

مقتضى الحال عند البلاغيين

The présupposition by rhetoricians

لطفي الشيباني lotfi chibnai

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس nacerlotfi1977@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/03 تاريخ القبول: 2023/07/09 تاريخ النشر: 2023/12/10

ملخص:

يبحث هذا المقال فرضية حضور المقتضيات (les présupposition) عند البلاغيين العرب في مستوى جهازهم النظري والإجرائي الذي اعتمده في دراسة المعنى نحويًا ودلاليًا، فيحفر عن نشأة المفهوم، ويقلب مختلف استخداماته، وينظر في دور في بحث عديد المسائل البنيوية والدلالية. يتتبع هذا المقال مفهوم الإسناد باعتباره قيمة دلالية تفصح عنه البنية النحوية التي ينشئها المتكلم مدفوعًا بمقتضيات التعبير والقصد ليفصح عن أغراضه. ويتقصى دور المقتضيات في دراسة المعنى ومعنى المعنى.

كلمات مفتاحية: الإسناد، مقتضى، المقام، معنى، معنى المعنى.

Abstract:

This article researches the presence of presuppositions by Arab rhetoricians at the level of theoretical and practical system that they use to study the grammatical and semantic meaning, it digs the genesis of concept, it diverts various uses, the role and seen in the search for numbers structural and semantic issues. This article traces the predicate concept as a semantic value that indicates by the grammatical structure created by the speaker, guided by the presuppositions of expression and the intention to express his words. He studies the role of presuppositions in the study of meaning and the meaning of meaning.

Keywords: the predicate; presupposition; context; meaning; the meaning of meaning.

المؤلف المرسل: لطفي الشيباني، الإيميل: nacerlotfi1977@gmail.com

1. مقدمة:

للمقتضيات عند البلاغيين مكانة مركزية برزت في الجهاز الاصطلاحي المستخدم في سن المفاهيم، وفي الآليات التي استخدموها في دراسة الكلام تركيبيا ودلاليا، والأدوات الإجرائية التي توسلوا بها في تحليل مسائل المعنى، وفي تصنيف مراتبه، بل إنَّ جهازهم التعليلي النظري والإجرائي أبرز دورها في إثارة قضايا دلالية متنوعة. لذلك نبحت مفهوم المقتضيات عند البلاغيين من حيث الإطار النظري والإجرائي، ومن حيث تعريف الكلام بما هو بناء ذهني اقتضاه بناء واقعي، وفي مستوى إبراز علاقته بالمقام والحال، وفي مستوى دوره في صناعة المعنى.

1- اقتضاء الكلام بنية مجردة تختزل مختلف ضروب الإنجاز الكلامي:

للإسناد مكانة مركزية في التصوّر النظري والإجرائي للبلاغيين، تبرز في كيفية دراسة تولّد المعاني النحويّة من الأبنية النحويّة الإعرابيّة، مستثمرين ما تراكم من معرفة نحويّة إعرابيّة بأفانين القول عند أصحاب سيبويه. وهي دراسة قامت على تتبع مواضع الإسناد باعتباره بنية نحوية مجردة متكوّنة من مسند ومسند إليه، ينشئها المتكلم، "فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم"¹. فمقتضى التعبير عن المقاصد والأغراض إنجازها لبنية نحويّة تمثل إنشاء لاقتضائه.

فمن المسلمات النظرية عند أهل العربية أنّ شرط حدوث المعنى التركّب بما هو تعليق المتكلم "الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"² ليعبر عن أغراضه ومقاصده، لأنّك "لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلّق"³. وغاية التعلّق تحصيل أصل المعنى، بما هو القيمة الدلالية الحاصلة من عمل العامل في المعمول لأنّ العامل "ما يتقوم [به] المعنى المقتضى"⁴. وليست هذه القيمة الدلالية سوى أن يثبت المتكلم وينفي ويستفهم ويقتضي "وإذ قد عرفت أنّه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنّه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث [...] لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه"⁵.

أنتج تتبّع مواضع الإسناد، ومختلف استخداماته وتقليباته في مراتب المعنى، نموذج البنية النحويّة الذي يتكون من محليين: الأول محل العامل المقتضي، وهو موضع المتكلم، موضع يمكن أن يوسم باللفظ، ويمكن أن لا يوسم، ووسمه يولّد المعاني النحويّة التي تكون بالحروف. فشغور هذا الموضع من العوامل يدلّ على مجرد الاعتقاد الذي يولد الخبر، ووسمه يدلّ على معان نحوية تكون في الأغلب مقابلة للخبر، والثاني

محل المقتضى، فالمتكلم المنشئ للأبنية النحوية الإعرابية التي يعبر بها عن مقاصده وأغراضه في علاقته بالمخاطب والكون الخارجي يعمل في هذا الموضع حسب اعتقاده.

1- Θ زيد قائم.

2- ما زيد قائم.

3- هل زيد قائم؟

لئن اختلفت هذه المعاني النحوية (1) و(2) و(3) في واسم قوتها الإنشائية، فدلّت في (1) على مجرد إثبات قيام زيد، وعلى النفي في (2) والاستفهام في (3)، فإنّها تشترك في المقتضى، وهو التالي:

4- "وجود شخص يدعى زيد وقع منه قيام".

حافظ البلاغيون على تصوّر النحاة لكيفيات انتظام المكونات النحوية لتحقيق الفائدة، وهي خلفيّة استخدموها في بحث مراتب المعنى بحثا دلاليًا، فقالوا إنّ المعنى لا يوجد خارج النظم وذلك أنّا "إذا تكلمنا في علم البلاغة...إنما قصدنا إلى الأحكام الحادثة بالتركيب والتأليف"⁶. فمدار الاهتمام الفائدة ومقتضى الفائدة التركيب والنظم والتأليف. ونهتّم في دراسة المقتضيات عند البلاغيين بدراسة الفائدة الإسنادية بما هي الأغراض والمقاصد الناتجة عن تفاعل البنية النحوية ومقامات إنجازها، التي تكون "على وجه الإنشاء والخبر"⁷، وهو تفاعل يكشفه مفهوم الإسناد بما هو بنية نحويّة مجردة تقتضي في الخبر إثباتًا أو نفيا وجود مكونين حيث "في الإثبات يقتضي مثبتًا ومثبتًا له، فإذا قلت: "زيد ضارب" أو "ضرب زيد"، فقد أثبت الضرب وصفاً أو فعلاً لزيد وكذلك النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه فعلى هذا الإثبات لا بدّ أن يكون متعلقًا بأمرين كما مرّ ليكون أحدهما مثبتًا والآخر مثبتًا له وكذلك النفي متعلق بأمرين ليكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه ويلزم أن يكون لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي تقييدان. وبيانه أنّك إذا قلت: "ضرب زيد"، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد فقولك: "إثبات الضرب" تقييد للإثبات وقولك "الزيد" تقييد ثانٍ"⁸، فالمقتضى عند البلاغيين تقييد الفائدة الإسنادية.

إنّ المقصود بالكلام نسبة يقف وراءها المتكلم منشئ القول، ف"الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه...وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"⁹، لا تخرج عن "النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي"¹⁰. فالكلام سواء أكان خبرًا أو إنشاءً أو طلبًا يقتضي الإسناد باعتباره بنية نحوية.

وقادتنا قراءتنا مصنفات البلاغيين والنحاة إلى ملاحظة أنّ البنية النحويّة ليست سوى نتاج صراع مقتضيات القواعد ومقتضيات الإفادة والقصد أولاً، وأنّ الأصل في العمل للمتكلم منشئ البنية النحوية ثانياً، وأنّ المعنى يقتضي نسبة وتركيب بين مفردتين أو بين عامل ومعمول أو مقتض ومقتضى ثالثاً. فيكون الخبر وجميع معاني الكلام معان ينشئها المتكلم في نفسه مسيراً في ذلك بمقتضيات النحو ومقتضيات التعبير ومقتضيات القصد ويصرفها في كلامه أقوالاً منجزة في مقامات متنوعة.

2-1- مفهوم مقتضى الحال: اقتضاء خواص تراكيب الكلام لمقامات إنجازها:

تستوجب دراسة مقتضى الحال عند البلاغيين تنزيلها في إطارها الطبيعي، وهو علم البلاغة وبيان علاقة بعلم النحو، وقد عرض السكاكي لمستويات المنوال اللغوي عرضاً يبرهن على تصوّر متكامل وسم بـ "علم الأدب" فأودعته (أي علم الأدب):

- علم اللغة: والمقصود المعجم "المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط على النظم..."
- علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع على أنواعه الثلاثة...
- وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان...
- ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال...
- ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام...¹¹.

و يضبط بدقة العلاقة بين هذ المستويات "وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط على النظم، فعلم الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير"¹².

نلاحظ أنّ تحصيل المعنى يقوم على التمييز بين:

- علم النحو، وهو علم يهتم بـ "دراسة كيفية التركيب" لتأدية أصل المعنى مطلقاً وفق مقتضيات علم النحو بمفهومه الشامل للصرف والمعجم والإعراب¹³ وتمامه بعلمي المعاني والبيان¹⁴.

- علم المعاني، وهو "تتبع خواص تراكيب الكلام" في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره¹⁵. فليس علم المعاني علم التراكيب بل هو علم يعنى بخواص التراكيب، ويكون "تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال"¹⁶.

ليست البلاغة علماً يدرس الكلام من ناحية، ويتتبع مقتضى الحال من ناحية أخرى، وإنما هي علم يهتم بالعلاقة التي تنشأ بينهما، وهي علاقة تستوجب تضمن الكلام الاعتبارات المقامية المناسبة التي تجعله على خصوصية ما. ونفهم عن البلاغيين أن الاعتبارات المقامية المناسبة هي مقتضيات تداولية مسجلة في بنية الكلام، فالاعتبار المناسب هو الأمر الذي يدعو المتكلم ليعتبر في كلامه ما يناسب أحوال المخاطب، ف"مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب"¹⁷. واختار الجاحظ مفهوم "أقدار المعاني" للتعبير عن المقتضيات في قوله "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً حتى يقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات..."¹⁸.

يستوجب التمثيل الذي فهمناه من تصوّر البلاغيين أن تحدث خصوصية في بنية الكلام يستلزمها المقام، ويكون كل ما ينشئه المتكلم من أبنية "حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد ومقتضيات التعبير ومقتضيات القصد"¹⁹. وتتطلب هذه المقتضيات أن يوجد في بنية الكلام خصائص تركيبية تؤثر على مقام ما يستلزم بدوره أن يكون الكلام على صورة تركيبية ودلالية ما. وبذلك ينغلق الدور، فتقتضي البنية النحوية مقامات إنجازها، وتستلزم المقامات أبنية نحوية دلالية محددة ترسخ كون البنية النحوية في تصوّر نحائنا وبلاغيينا اختزال لمقامات إنجازها.

لا يعدو بحث المقتضيات أن يكون دراسة خواص تراكيب الكلام وما يحدث فيها من مزية "راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب"²⁰. فبلاغة الكلام مقتضية للتركيب "أنّها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب"²¹، بكيفية تكون علم دراسة المعنى الناتج عن دراسة "التراكيب التامة التي تحقق بها عمل لغوي"²²، ومرجعها عند القزويني "إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد"²³.

2-2- التفاوت في المقامات والاختلاف في مقتضيات الأحوال:

إذا كان ذلك كانت بلاغة الكلام حسن توخي معاني النحو في ما بين الكلم لتأدية المقاصد والأغراض وفق مقتضيات الحال. حيث ينجز المتكلم الإسناد أو النسبة مدفوعاً بمقتضيات مختلفة ومقامات متفاوتة "ومقتضى الحال مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه وكذا مقام الذكي مع خطاب الغيبي ولكل كلمة مع صاحباتها مقام وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ونحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب"²⁴. لعلّ المقصود بالاختلاف هو التفاوت في مراتب البيان ودرجات الإفادة وحصول المزية بالنظم، وهو تفاوت يرجع هذا الاختلاف إلى علاقة البنية النحوية بمقامات إنجازها وأحوال المتخاطبين. ويكشف في مقتضيات الأحوال والاعتبارات المناسبة اختلافاً يساوق استرسال المعاني النحوية والمعاني المقامية.

تستوجب ثنائية الاختلاف في مقتضى الحال والتفاوت في المقامات التمييز المبدئي بينهما، نجد في المعاجم حديثاً عن مقتضى الحال، فمقتضى الحال هو مركب إضافي؛ المضاف فيه هو المقتضى "الحكم... والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم لها... ويقال اقتضت مالي عليه أي قبضته وأخذته... والانقضاء ذهاب الشيء وفناؤه (لسان العرب مادة "قضي")، و"اقتضى دَيْنَه وتقاضاه" أي طلبه، و"استقضى فلاناً" طلب إليه أن يقضيه"²⁵.

ولئن لم يوضح المعنى القاموسي المعجمي السمات الدلالية للمقتضى، فإنه أشار إلى كونه مكوّناً حاصلًا مسبقاً منتهياً لما أضفناه إلى الحال اتخذ دلالة طلب انقضاء الحال أي طلب حصول حال، بكيفية توجب خصوصية في التعبير تظهر في بنية الكلام الذي ينشئها المتكلم ليعبر بها عن مقاصده وأغراضه. فحصول أمر في مقام قول ما يقتضي حصول خصوصية في الكلام، ذلك أنّ "الأمر الداعي إلى التكلّم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال"²⁶، فقولك:

5- زيد قادم > إخبار المتكلم بمعلومة يجهلها المخاطب وأنت تعلمه إياها، فهو خالي الذهن.

فخلو بنية الكلام من أمارات تغير المعنى، وهي الحروف غالباً يدل على صدور الكلام على مجرد اعتقاد.

خلو ذهن المخاطب > تجريد الكلام مما يزيد عن إفادة أصل المعنى.

خلو الكلام من مؤكّدات >خلو المخاطب وجهله بالمعلومة هو الحال الذي يدفع المتكلم لأن ينظم كلامه على الكيفية والخصوصية المطلوبة. فكلام المتكلم هو مقتضى الحال. فالمقتضى عند التهانوي الأمر الداعي إلى "التكلم على الوجه المخصوص"²⁷ أي هو ما يدفع المتكلم لإنشاء كلامه على نحو مخصوص، ويزيد الهاشمي توضيحاً فيصف المقتضى بكونه "الاعتبار المناسب" وهو "الصورة المخصوصة التي تورّد عليها العبارة"²⁸. وبناء على ذلك يعدّد الأحوال وما يناسبها من مقتضيات:

الأحوال > مقتضيات الأحوال

المدح (حال أو مقام) > إيراد العبارة على صورة الإطناب.

ذكاء المخاطب (حال) > إيراد الكلام على صورة الإيجاز.

"فكل من المدح والذكاء" حال ومقام، وكل من الإطناب والإيجاز "مقتضى"²⁹

الأمر الداعي > بنية نحوية مخصوصة.

حال > مقتضى

وإذا كان ذلك، مقتضى الحال سابق في الاعتبار للتلفظ، فيوجب على المتكلم أن ينشئ كلامه على نحو مخصوص، فهل معنى ذلك أنّ مقتضى الحال عند البلاغيين هو جملة الاعتقادات المسبقة التي تؤسس للخطاب ؟ احتاجت هذه الفرضية من البلاغيين تحليلات متنوعة، تخريجات عديدة، فقبلوا الكلام باختلاف المقتضيات وتفاوت المقامات، فافترضوا أنّ "مقتضيات الأحوال يجب أن تكون زائدة على أصل المعنى... (ف) مقتضى الحال هو الخصوصية والصفات القائمة في الكلام، فالخصوصية من حيث إنّها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث إنّها مقتضى الحال"³⁰. وإذا كان ذلك، كانت ضروب التصرف في البنية النحوية بالحذف والذكر والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير مقتضيات استدعتها مقامات إنجاز الكلام "فالحال مقتضية واللفظ المخصوص بها مقتضى"³¹، وهو ما يترتب عنه أنّ اختلاف مقامات الكلام مؤذن باختلاف مقتضيات تكوين البنية، فكأن البنية النحوية بما تشمل عليه من خصوصيات تقتضي مقام إنجازها، فمقام الإنكار يقتضي التأكيد و"مقام التنكير يبين مقام التعريف ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ومقام التقديم يبين مقام التأخير ومقام الذكر يبين مقام الحذف ومقام

القصر يبين مقام خلافه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة...³².

إذا صحّ ما يقوله البلاغيون أنّ لكل مقام مقتضى في البنية النحوية وأنّه لكل بنية نحوية مقتضى في المقام، كانت معاني النحو مقتضيات الأحوال التي تجعل الكلام على خصوصية ما تناسب مقامات إنجازه ف"لكل كلمة مع صاحبها مقام"³³ وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته³⁴، و"مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب"³⁵ والتصرّف في معاني النحو بما هي مقتضيات عمل يعمل المتكلم الذي "قدم وأخر وعزّف ونكّر وحذف وأضرّم وأعاد وكرّر" وهو في كل ذلك لا يعدو أن يكون قد "توخى على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو"³⁶.

2-3- في التلازم بين الحال والمقتضى:

لتحصيل الدلالة يجب أن تراعى مقتضيات الأحوال المتفاوتة ف"مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"³⁷. ويعود اختلاف مقتضيات تركيب الكلام إلى اختلاف في مقامات إنجازه ف"إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال"³⁸، والتأمل في مستويات دراسة السكاكي مقتضيات الأحوال في علاقتها بمقتضيات إنشاء الكلام يلحظ اشتراط مقتضى الحال بما مقتضى تداوليًا يخص المخاطبين وملابسات التلفظ، ومقتضى نحويّ يحدث على خصوصيّة في بنية الكلام بالكيفية التالية؛

- فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحريده عن مؤكّدات الحكم.
- وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة.
- وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه.
- وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب.

- وكذا إن كان المقتضى ترك المسند، فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره.
- وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً [...]، فحسن الكلام نظمته على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها.
- وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك وما ذكره.

وتنتج عن عملية تجريد مستويات اشتراط المقتضيات التداولية لمقتضيات نحوية نظامية قاعدة نحوية "لكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"³⁹ بكيفية تصير مقتضيات الحال بوصفها مكوناً نحوياً تداولياً محددة لما يكون عليه الكلام من خصوصية في النظم، وبصورة يكون لكل معنى قول مقتضى غير مقتضى معنى قول آخر، فكنه الإعراب والعمل النحوي اقتضاء المتكلم منشئ القول. وبناء على ذلك تقتضي بنية الكلام مقامات إنجازها، وتقتضي الخصوصيات التي تكون عليها المقامات أن يكون الكلام على هيئة، وأن يكون حسن إيرادها على الاعتبار المناسب.

ما نلاحظه أنللسكاكي تصوّر بلاغي نحوي تألفي لمقتضيات الكلام لا يفصل بين مقتضيات تداولية مقامية ومقتضيات نحوية "فاستراتيجية بناء الجملة تستند إلى استحضار المتكلم لمخاطبه"⁴⁰، ورعاية أحواله المقامية. وقد تجسّد هذه الرؤية في مفهوم الأدب الذي يتأسس على افتراض أنّ خواص تركيب الكلام هي مقتضيات الأحوال التي تجعل الكلام على خصوصية ما، وهي إنجاز مقاميّ لكيفية تركيب الكلام.

3- "مقتضى هذا غير مقتضى الآخر":

تتواتر الإشارة إلى ما اعتبرناه وعياً بمركزية المقتضيات في دراسة كيفيات تولّد المعاني، منذ بداية التدوين في النحو من خلال حديث سيبويه عن الاستقامة والإحالة في الكلام⁴¹، وحديثه عن النكرة في سياق النفي⁴². وينتبه ابن يعيش إلى أهميتها في تحليل المسائل النحوية والصرفية الدلالية، في فصل عنون له ب"من أصناف الفعل المتعدي" بقوله: "ألا ترى أنّ الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً؟... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً، مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مبصراً، والشم يقتضي

مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً. فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة⁴³.

وإذا كان ابن يعيش قد انتبه إلى أهمية مقتضيات في مسائل التعدية في الفعل، فإن ابن فارس استند إلى مقتضيات وجودية دلالية في دراسة أجناس العلم في الأسماء، فقال "الأسماء خمسة: "اسم فارق" و"اسم مفارق" و"اسم مشتق" و"اسم مشتق" و"اسم مقتض" فالفارق: قولنا: رجل وفرس فرقنا بالاسمين بين شخصين والمفارق: قولنا طفل يفارقه إذا كبر والمشتق: قولنا كاتب وهو مشتق من الكتابة ويكون هذا على وجهين... والمقتضي: قولنا "أخ" و"شريك" و"ابن" و"خصم" كل واحد منها إذا ذكر اقتضى غيره لأنّ الشريك مقتض شريكا والأخ مقتض آخر⁴⁴.

استثمر الجرجاني تلك الإشارات من منطلق إعرابي، فاعتبر كنه اللغة اقتضاء خاص، هو اقتضاء المتكلم المنشئ للبنية النحوية، فمقتضى الكلام نظم لفائدة "لا يكون إلا بالنظر في ما يريد المتكلم من وجوه وفروق"⁴⁵، فوجوه الخبر غير وجوه الإنشاء، ووجه توخي معنى نحوي في ما بين الكلم غير وجه توخي معنى آخر. وننظر في الخبر وجوها وفروقا، وتبين مقتضيات ذلك والخبر أول الكلام "وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي لها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنًا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة"⁴⁶. فيكون إثباتا ونفيا، و"مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأن الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمّى إثباتا، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمّى نفيا"⁴⁷. ولكل وجه من الوجوه اللطيفة مقتضيات.

3-1- مقتضيات المعنى الصريح:

نقتصر في تحليل مقتضيات المعنى الصريح على المستويات التالية:

- اقتضاء إثبات المعنى بالاسم عدم التجدد:

4- زيد منطلق > إثبات معنى الانطلاق لزيد إثباتا مطلقا دون تجدد في الوقت.

- اقتضاء إثبات المعنى بالفعل التجدد.

5- زيد ينطلق > اقتضاء إثبات معنى وقوع الانطلاق والتجدد في الوقت.

وقد ثبت "الفرق بين الإثبات إذا كان الاسم وبينه إذا كان بالفعل" (الرجاني، دلائل الإعجاز، 133) في اختلاف المقتضيات واختلاف المعنى "وتعلم أنّ المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر كما هو العبرة في حمل الحفي على الجلي"⁴⁸، وهو فرق في مقتضياتها التي "تمس الحاجة في علم البلاغة إليها"⁴⁹. وأورد الرجاني في باب الفروق في الخبر⁵⁰ أمثلة متعددة، وحللها تحليلاً يكشف دراية بمقتضيات معاني النحو ومقتضيات مقامات الإنجاز والتعبير ودراية بمركزية العنصر التداولي، يقول الرجاني "يكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي"⁵¹، ويكون لك في كل حال من هذه الأحوال مقتضى مختلف عن غيره.

6- زيد منطلق > يعلم المتكلم جهل المخاطب بالخبر ويفيد به ابتداء، فيثبت "فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنّه كان".

7- زيد المنطلق > تعيين نسبة الانطلاق الواقع لزيد. يثبت المتكلم "فعلاً قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فأفادته ذلك".

إذا كان ذلك، كان النظم هو المعنى و كان التفاوت في المعاني تفاوتاً في كيفية النظم، ف"المعاني والأغراض" لا تحصل إلا بالنظم الذي يتفاوت باختلاف المقتضيات، فيكون لإجراء البنية النحوية على الأصل مقتضى غير مقتضى إجراء معاني النحو من تقديم وتأخير وحذف وذكر. ومقتضيات التقديم والتأخير مقتضيات نظامية استدعاها داع مقامي وهي مراتب في المزية والفضل:

- اقتضاء التقديم على نية التأخير: تقديم الخبر على المبتدأ أو المفعول على الفاعل، بقاء الكلام على "ما أقرته مع التقديم"⁵² ومثال ذلك قولك:

11- في الدار قط > معرفة المخاطب بالقط، وجهله بمكانه.

12- قط في الدار > معرفة المخاطب بما في الدار وجهله بوجود قط.

- اقتضاء التقديم لا على نية التأخير: نقل الشيء عن حكم إلى حكم وعن معنى إلى معنى وعن مقتضى إلى مقتضى فيكون إعرابه "إعراباً غير إعرابه"، فهو تقديم "الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى"⁵³، ومثال ذلك قول القائل؛

13- قتل الخارجي زيد > جهل المخاطب بوقوع حدث القتل ومعرفته بمن يريد قتله ومعرفته بالقاتل "إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان منه القتل" ⁵⁴.

14- قتل زيد الخارجي << جهل المخاطب بالقاتل.

وليست الغاية من معرفة التقديم والتأخير إبراز العناية وأن ذكره أهم، وهو ما أسهم في إبعادهم عن "معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها" وإنما أن "يذكر من أين تلك العناية ولم كان أهم" ⁵⁵.

ويشير الجرجاني إلى ما يمكن اعتباره علاقة اقتضائية بين الاستفهام والخبر وأن الاستفهام يقتضي الخبر "فمثال الأول قولك لرجل يبغي ويظلم" ⁵⁶.

15- أنت تجيء إلى الضعيف فتغضب ماله؟ > وجود رجل يبغي ويظلم.

16- ما أنا قلت هذا > وقوع فعل القول ونفي أن تكون أنت القائل.

17- ما ضربت زيدا > نفي أن تكون أنت الضارب وعدم التقين من وقوع حدث الضرب.

18- ما أنا ضربت زيدا > وقوع حدث الضرب على مضروب ونفيك أن تكون أنت

الضارب.

يتجاوز اقتضاء النفي للإثبات واقتضاء الاستفهام الخبر مستوى الإنجاز المقامي، ويتصل بما هو نظامي بكيفية ينتج عن علاقات دلالية بين محلات البنية وبين الأبنية فيما بينها، وليس متولداً عن وحدة معجمية أو سور كلي أو جزئي، ف"المقتضى لا يكون مقتضى إلا إذا كان مشتركاً بين النفي والإثبات والاستفهام" ⁵⁷.

19- كتبت مقالا.

20- ما كتبت مقالا.

21- هل كتبت مقالا؟

(36)+(37)+(38)> علم المتكلم بكونه بصدد كتابة مقال، وهو مقتضى نحويّ إعرابيّ مسجل في البنية النحوية المجردة يتخصّص في الإنجاز، فيثبت في النفي الذي يرث مقتضيات الإثبات ويحكم الاستفهام الذي يرث مقتضيات الخبر.

اقتضاء الاستفهام الخبر:

46- أقام زيد؟ > قام زيد

47- أجاءك رجل؟ > الاستفهام عن حصول حدث المجيء من أحد الرجال.

48- أرجل جاءك؟ > حصول حدث المجيء والاستفهام عن جنس الجائي رجل هو أم امرأة.

ومثله في البناء الخبر نحو قولك:

49- الرجل جاءني > وقوع حدث المجيء من قبل رجل معروف.

50- رجل جاءني > وقوع حدث المجيء من قبل رجل لا امرأة يجهله المخاطب ولم تفده

شيئاً.

لذلك لا يصلح الكلام لا بتدائك بالنكرة "التي لا يقف منها السامع على معلوم"⁵⁸، فحد الكلام "أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيد"⁵⁹، والتنصيص على ضرورة الابتداء بالمعرفة "يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت" وعدم اشتراكك مع مخاطبك في المعرفة بالمتحدث عنه يحدث لبس في الفهم وسوء تمثيل المعنى الذي يعود إلى عدم وضوح مقتضيات القول التداولية التي تفتح الباب أمام تعدد في المستلزمات.

55- ضرب زيد > إثبات الضرب لزيد "لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق."

56- ضرب زيد عمراً > رفع الالتباس بين الفعل والفاعل من جهة وقوع منه ومن جهة وقوع

الضرب على المفعول

"فالعبرة فيه أن يقال: كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد ضرب، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء"⁶⁰.

57- ضرب زيد عمراً > يعلم المتكلم بوجود حدث الضرب.

> يعلم المتكلم بوجود فاعل يقع منه فعل الضرب.

> يعلم المتكلم أن وقوع حدث الضرب من ضارب يستدعي مضروباً يقع عليه الحدث.

أشار الجرجاني في تحليل الفروق والوجوه في التركيب وما ينتج عنها من معانٍ تساوق مقتضياتها المختلفة إلى مفاهيم "الخلف في القول"، و"التناقض"، و"التدافع"، وهي مفاهيم نشأت بمخالفة إجراء معاني النحو في معاني الكلم، بكيفية انزاحت بنية الكلام عن تأدية المعنى النحويّ الصريح، وتولد عنها معنى ضمني، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالـحال (سيبويه، 1، 23). فالخلف في القول، والتناقض، والمحال شبكة من المفاهيم تمثل الأساس الدلاليّ لمعنى المعنى.

3-3- مقتضيات معنى المعنى:

نجد في مواضع دراسة الجرجاني للكناية والاستعارة إشارات قويّة إلى ما نعتبره حديثاً عن مقتضيات معنى المعنى، ففي قوله تعالى:

8- "واشتعل الرأس شيباً"

فالاستعارة ليست مجرد نقل لفظي، وإنما هي توحي معاني النحو من تقديم وتأخير وإسناد وتعريف وتنكير في معاني الكلم، و"أن مزية الاستعارة على التشبيه ليست في المثبت، بل في طريق الإثبات"⁶¹. ويستدل الجرجاني على ذلك بالمقارنة بين قولك:

22- اشتعل الرأس شيباً.

23- اشتعل شيب الرأس.

فالفضيلة والمزية يحصلان في النظم على كيفية مخصوصة فيإجراء معاني النحو وأحكامه، فمرجعهما في الإسناد والتقديم والتأخير وهي معاني النحو. وإذا كان ذلك، فإن هذا التصرف المحدث للمزّة له مقتضيات غير مقتضيات إجراء الكلام على التصريح، فقولك:

24- اشتعلت النار في البيت > "وقوع النار في البيت وإصابتها جانباً منه".

25- اشتعل شيب الرأس > وقوع الشيب في جانب من الرأس.

بكيفية تكون للمعنى الصريح أو المعنى مقتضيات تختلف عن مقتضيات معنى المعنى أو الكناية والاستعارة والتمثيل، ذلك أنّ قولك:

- 26- اشتعل البيت نارا> وقوع النار في البيت بأكمله.
- 27- اشتعل الرأس شيئا> الشمول وأنه قد "شاع فيه وأخذ من نواحيه وأنه قد استقر فيه وعم جملته"⁶²
- يتنزل حديث الجرجاني عن مقتضى الاستعارة في إطار مقارنة لطيفة أقامها بين إجراء اللفظ على ظاهر مقتضى الحال في (13) و(14)، وإجراء اللفظ على خلاف ظاهر مقتضى الحال في (15) و(16)، ومقتضى هذا غير مقتضى ذلك.
- لنأخذ مثال آخر يبرهن عن أن اختلاف المقتضيات مؤذن باختلاف المعنى، فقولك في الاستعارة:
- 28- فجرتنا الأرض عيوننا> صارت الأرض عيوننا.
- على معنى الشمول رغم أن "التفجير للعيون في المعنى وأوقع على الأرض في اللفظ.... وقد حصل بذلك من معنى الشمول"⁶³، يختلف فيه المقتضى عن قولك في التصريح:
- 29- فجرتنا عيون الأرض> فار الماء من عيون متفرقة في الأرض
- ما نستنتجه أن إجراء اللفظ على مقتضى ظاهر الحال يختلف عن مقتضى الإجراء على خلاف مقتضى ظاهر الحال، فمقتضى المعنى الظاهر أو "المعنى" يختلف عن مقتضى المعنى غير الظاهر أو "معنى المعنى" أولاً، وأن المزية في الاستعارة لا تكمن في كونها استعارة لفظ للفظ أو أنها عملية نقل وإنما تكمن في توخي معاني النحو في معاني الكلم على كيفية مخصوصة ثانياً.

4- خاتمة:

نستخلص أن مقتضى الحال عند البلاغيين شرط من الشروط التي يراعيها المتكلم باعتباره منشئ بنية الكلام التي تختزل مقتضيات إنتاجها وتأويلها باختزالها لمقامات الكلام وأحوال المتخاطبين. ويقودنا فهمننا لمقتضى الحال عند البلاغيين إلى اعتباره مكوناً مسجلاً في البنية النحوية بل إن المعنى النحوي هو المقتضى، وأول المقتضيات المتكلم، أن الألفاظ وما يعتورها من معاني النحو هي المقتضى. فتكون للمعنى مقتضيات مختلفة عن مقتضيات معنى المعنى، ويكون لكل معنى نحوي مقتضى في التركيب. وكشف المنوال

النظريّ والإجرائي عند البلاغيين صلاية ما قدموه نظريًا ونجاعة ما اقترحوه إجرائيًا بكيفية ينفي حدود تنشأ بينه وبين المنوال اللساني الحديث وتمد جسور التواصل في الاستفادة من الرافد التراثي بعين الوافد اللسانيّ.

5. قائمة المراجع:

- ابن الأثير (ضياء الدين)؛ "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر"، ت، بدوي طبانة، دار النهضة، مصر - القاهرة.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد)؛ (1963)؛ "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، ت، مصطفى الشومعي، بيروت.
- ابن منظور (جمال الدين)؛ "لسان العرب"، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ابن يعيش (موفق الدين)؛ "شرح المفصل"، مطبعة المنيرية - القاهرة .
- الإستراباذي (الرضي)؛ (1996)؛ "شرح الكافية"، ت، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، بيروت، الطبعة الثانية.
- التهانوي (مُجد)؛ (1984)؛ "كشاف اصطلاحات الفنون"، دار قهرمان للنشر والتوزيع.
- الجاحظ (أبو عثمان)؛ "البيان والتبيين"، ت، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الجرجاني (عبد القاهر)؛ (1982)؛ "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، ت مُجد عبده ومُجد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت.
- الرازي (فخر الدين)؛ (1985)؛ "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، ت، إبراهيم السامرائي ، ومُجد بركات حمدي، دار الفكر، عمان.
- السكاكي (أبو يعقوب)؛ (2000)؛ "مفتاح العلوم"، ت، عبد الحميد هنداي، منشورات مُجد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- سيبويه (أبو بشر)؛ "الكتاب"، ت، عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى.
- الشريف (صلاح الدين)؛ (2002)، "الشرط والإنشاء النحوي للكون"، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب.
- القزويني (الخطيب)؛ (1940)؛ (2001)؛ "الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع"، ت، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- المبخوت (شكري)؛ (2001)؛ "إنشاء النفي"، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيات - مركز النشر الجامعي.

- ميلاد(خالد)؛(2001)؛"الإنشاء بين التركيب والدلالة"، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع-تونس.

6. ملاحق:

- 1- الاسترابطي، شرح الكافية، 1، 72.
- 2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 15.
- 3- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 370.
- 4- الاسترابطي، شرح الكافية، 1، 72.
- 5- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 406.
- 6- الرازي، نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، 162.
- 7- الصبان على الأشموني، 1، 45.
- 8- الرازي، نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، 75.
- 9- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 405.
- 10- الاسترابطي، شرح الكافية، ج1، 20.
- 11- السكاكي، مفتاح العلوم، 3-4.
- 12- المرجع نفسه
- 13- السكاكي، مفتاح العلوم، 70.
- 14- السكاكي، مفتاح العلوم، 3.
- 15- السكاكي، مفتاح العلوم، 70.
- 16- السكاكي، مفتاح العلوم، 3.
- 17- القزويني، الإيضاح، 80.
- 18- الجاحظ، البيان والتبيين، 1، 138-139.
- 19- الشريف، 2002، 45.
- 20- القزويني، الإيضاح، 81.
- 21- ابن الأثير، المثل السائر، 1، 85.
- 22- المبخوت، 2001، 17.
- 23- القزويني، الإيضاح، 83.
- 24- القزويني، الإيضاح، 81.
- 25- يُرَاجَع : القاموس المحيط، 4، 381 وكشف الأسرار للبخاري، 1، 188.
- 26- التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 2، 1625.
- 27- المرجع نفسه.
- 28- الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، 37.
- 29- المرجع نفسه.
- 30- التهانوي، 2، 1625.
- 31- ميلاد، 2001، 403.
- 32- القزويني، الإيضاح، 80.
- 33- المرجع نفسه.
- 34- المرجع نفسه.

- 35- المرجع نفسه.
- 36- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 68.
- 37- السكاكي، مفتاح العلوم، 71.
- 38- السكاكي، مفتاح العلوم، 73.
- 39- المرجع نفسه.
- 40- المبخوت، 2001، 46.
- 41- سيبويه، الكتاب، 1، 23-25.
- 42- سيبويه، الكتاب، 1، 54.
- 43- ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية-مصر، 7، 62.
- 44- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، 51.
- 45- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 136-138.
- 46- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 406.
- 47- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 407.
- 48- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 135.
- 49- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 133.
- 50- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 136-138.
- 51- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 136.
- 52- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 83.
- 53- المرجع نفسه.
- 54- المرجع نفسه.
- 55- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 85.
- 56- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 93-96.
- 57- المبخوت، 2001، 57.
- 58- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 110.
- 59- ابن يعيش، شرح المفصل، 23، 1-25.
- 60- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 118.
- 61- الرازي، نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، 162.
- 62- المرجع نفسه.
- 63- المرجع نفسه.